



إنهاء النيابة البرلمانية في الأنظمة الدستورية المعاصرة

دراسة مقارنة

الدكتور
أنمار فيصل فارس الشمري



المحتويات

الصفحة

الموضوع

9	مقدمة
	الفصل الأول
27	مُبررات حل البرلمان
31	المبحث الأول: المبررات السياسية لحل البرلمان
31	▪ المطلب الأول: التّراع بين السلطات الدستورية
32	• الفرع الأول: التّراع بين الحكومة والبرلمان
36	- أولاً- التّراع بين الحكومة والبرلمان، وتطبيقاته في النظام الدستوري العراقي
41	- ثانياً- التّراع بين الحكومة والبرلمان وتطبيقاته في النظام الدستوري المصري
43	- ثالثاً- التّراع بين الحكومة والبرلمان، وتطبيقاته في النظام الدستوري الإنجليزي
45	• الفرع الثاني: التّراع بين رئيس الدولة والبرلمان
50	- أولاً- التّراع بين رئيس الدولة والبرلمان في النظام الدستوري العراقي وتطبيقاته
51	- ثانياً- التّراع بين رئيس الدولة والبرلمان، في النظام الدستوري المصري وتطبيقاته
56	- ثالثاً- التّراع بين رئيس الدولة والبرلمان، في النظام الدستوري الإنجليزي وتطبيقاته

الصفحة

الموضوع

- 57 ■ **المطلب الثاني: المبررات الأخرى لحل البرلمان**
- 58 • **الفرع الأول: استطلاع رأي الشعب في المسائل المهمة**
- 63 - أولاً- استطلاع رأي الشعب في النظام الدستوري العراقي وتطبيقاته
- 66 - ثانياً- استطلاع رأي الشعب في النظام الدستوري المصري، وتطبيقاته
- 67 - ثالثاً- استطلاع رأي الشعب وتطبيقاته في النظام الإنجليزي
- 70 • **الفرع الثاني: حل البرلمان بهدف دعم الأغلبية البرلمانية**
- 73 - أولاً- الحل بهدف دعم الأغلبية البرلمانية وتطبيقاته، في النظام الدستوري العراقي
- 74 - ثانياً- الحل بهدف دعم الأغلبية البرلمانية وتطبيقاته، في النظام الدستوري الإنجليزي
- 76 **المبحث الثاني: المبررات القانونية لحل البرلمان**
- 77 ■ **المطلب الأول: الحل بسبب إدخال تعديلات في النظام الدستوري، والحل قبل انتهاء المدة النيابة**
- 77 • **الفرع الأول: الحل بسبب إدخال تعديلات في النظام الدستوري**
- 83 - أولاً- مدى تطلب إجراء الحل بسبب تعديل الدستور، في النظام الدستوري العراقي

الصفحة	الموضوع
85	- ثانياً - مدى تطلب إجراء الحل بسبب تعديل الدستور في النظام الدستوري المصري
87	- ثالثاً - مدى تطلب إجراء الحل بسبب تعديل الدستور في النظام الدستوري الإنجليزي
90	• الفرع الثاني: حل البرلمان قبل انتهاء المدة النيابة
95	▪ المطلب الثاني: عدم دستورية القوانين المنظمة للانتخابات البرلمانية أو تغييرها
96	• الفرع الأول: عدم دستورية النظام الانتخابي للمجالس النيابية أو تعديله
96	- أولاً - عدم دستورية النظام الانتخابي للمجالس النيابية
104	- ثانياً - تعديل النظام الانتخابي للمجالس النيابية
108	• الفرع الثاني: الإخلال بالمبادئ العامة للقانون
110	- أولاً - مبدأ عمومية الانتخاب
112	- ثانياً - مبدأ دورية الانتخاب
114	- ثالثاً - مبدأ المساواة في الحقوق السياسية
119	الفصل الثاني الصور والضمانات الدستورية
123	المبحث الأول: صور حل البرلمان وفق معيار الاختصاص العضوي
123	▪ المطلب الأول: حل البرلمان من قبل السلطة التنفيذية

الصفحة

الموضوع

- 124 • الفرع الأول: الحل الرئاسي للبرلمان وتطبيقاته
- 129 - أولاً- الحل الرئاسي في النظام الدستوري العراقي وتطبيقاته
- 130 - ثانياً- الحل الرئاسي في النظام الدستوري المصري وتطبيقاته
- 132 - ثالثاً- الحل الرئاسي في النظام الدستوري الإنجليزي وتطبيقاته
- 133 • الفرع الثاني: الحل الوزاري للبرلمان وتطبيقاته
- 138 - أولاً- الحل الوزاري في النظام الدستوري العراقي وتطبيقاته
- 141 - ثانياً- الحل الوزاري في النظام الدستوري المصري وتطبيقاته
- 143 - ثالثاً- الحل الوزاري في النظام الدستوري الإنجليزي وتطبيقاته
- 144 ▪ المطلب الثاني: حل البرلمان من قبل السلطين التشريعية والقضائية
- 145 • الفرع الأول: حل البرلمان بالإرادة الشعبية غير المباشرة (الحل الذاتي)
- 153 • الفرع الثاني: نظام الحل القضائي للبرلمان وتطبيقاته
- 158 - أولاً- الحل القضائي في النظام الدستوري العراقي

الصفحة	الموضوع
162	- ثانياً- الحل القضائي في النظام الدستوري المصري
167	المبحث الثاني: الضمانات الدستورية لحل المجالس النيابية
168	▪ المطلب الأول: الضمانات الدستورية المتعلقة بالإجراءات والمواعيد
168	• الفرع الأول: الضمانات الدستورية المتعلقة بالإجراءات
169	- أولاً- ضمانه عدم جواز حل المجلس لذات السبب، الذي حل من أجله المجلس السابق
171	- ثانياً- استشارة جهات معينة، قبل إصدار قرار يقضي بحل البرلمان
174	- ثالثاً- ضمانه تدخل جهة معينة لإصدار مرسوم بحل المجلس النيابي
176	- رابعاً- ضمانه إجراء استفتاء شعبي قبل اتخاذ قرار الحل
180	- خامساً- ضمانه استقالة الحكومة التي توقع على مرسوم الحل
181	• الفرع الثاني: الضمانات الدستورية المتعلقة بالمواعيد
181	- أولاً- ضمانه عدم جواز حل البرلمان خلال فترات زمنية معينة
189	- ثانياً- ضمانه عدم إطالة الفترة بين إنهاء نيابة البرلمان وانعقاد المجلس الجديد
194	▪ المطلب الثاني: الضمانات الدستورية المتعلقة بتسبيب حل البرلمان

الصفحة	الموضوع
197	• الفرع الأول: اتجاه الدساتير بشأن تحديد سبب حل البرلمان
199	• الفرع الثاني: ضمانات الالتزام بتسبب قرار حل البرلمان
200	- أولاً- التسبب الصريح لقرار حل البرلمان
202	- ثانياً- التسبب الضمني لقرار حل البرلمان
209	الخاتمة
215	قائمة المصادر والمراجع